التجارة المحرمة العابرة للحدود

رؤية بحثية مستقبلية

الباحث أحمد عطا

مركز تحوت للدراسات السياسية
TCPS (Thoth Center for political studies)
Political Think Tank

نبذة عن مركز تحوت للدراسات السياسية

تحوت أو Thoth هو إله الحكمة والكتابة عند قدماء المصريين.

المركز هو مؤسسة أهلية مصرية غير هادفة للربح، نابعة من مؤسسة النيل بدراوي للتعليم والتنمية وجمعية الحالمون بالغد. المركز هو مبادره إجتماعيه تستهدف خدمه المجتمع وصانعي القرار علي كافة المستويات، وطرح بدائل سياسية وإجتماعيهبدون أجندات مفروضة. إن مبادرة إنشاء مركز جديد يتمتع بالجدارة المهنية والإحترام العالمي ويصدر سياسات وابحاث لها سوقاً داخلية وخارجية، هو خطوة هامة ومطلوبة وتهدف الي:

١. تقديم حلول أو توصيات سياسية عملية للتحديات الداخلية والإقليمية والدولية.

٢. استنباط وتحديد التهديدات والفرص المستقبلية لمصر.

ويعد المركز أوراقه البحثية تفصيلا حسب احتياجات المجتمع السياسية والتنمويه الحالية والمستقبلية ،ويتمتع بالاستقلالية المدنية، وقيادة معروفة بالرآي المستقل والمصداقية والتنوع، يستخدم المركز التحليل الموضوعي للآحداث ويستطلع الرآي العام في حدود القانون عند الإحتياج.

مساحة عمل المركز Scope of work

أربعة محاور ومبادرات يطرحها المركز :

١ـ البدائل السياسية والاجتماعية لقيادة البلاد في ظل ضعف النظام الحزبي في مصر الأحزاب وعدم اتفاق القوي السياسية داخل البرلمان مما يهدد التنمية المستدامة، مع وجود تحدي اقتصادي جبار.

٢ـ سياسة مصر الخارجية الاقليمية والدولية .

3ـ التنمية الإنسانية للسكان بصفتها المدخل طويل المدي من بوابة التعليم والصحة والثقافة والفن والإعلام.

٤ـ دمج حقوق الانسان بالمفهوم الواسع في السياسة المصرية الداخلية والخارجية وتطوير الخطاب الديني

هذا بالاضافة إلى إيجاد مبادرة أو اثنين يخرج منهما مشاريع يمكن أن يضيفوا علي المدي المتوسط خدمة البلاد.

اصدارات المركز:سيصدر المركز مجموعة من الدوريات والأبحاث التي يمكن الحصول عليها باللغة العربية والانجليزية ولغات أخري، علي موقع المركز علي شبكة الانترنت . كما سقوم المركز بتنظيم سلسلة من المحاضرات السياسية التي يلقيها خبراء سياسيين مصريين ودوليين لإثراء الفكر السياسي ومناقشة البدائل السياسية بحرية ، وسيصدر المركز هذه المحاضرات وملخص المناقشات بشكل دوري.

التجارة المحرمة العابرة للحدود

الباحث/ أحمد عطا

تعريف التجارة المحرمة

هي تجارات غير تقليدية تستهدف الطبيعة الانسانية ولها اثار ضارة علي الصحة والمجتمع تنتقل عبر الحدود بطرق غير مشروعة بهدف احداث خلال في المجتمع واحداث تفتيت في البنية البشرية ويقف خلفها عصابات دولية أو تنظيمات مسلحة لتأمين حرية انتقال التجارات المحرمة عبر الحدود

أنواع التجارات المحرمة العابرة للحدود

المخدرات .. الاتجار بالأعضاء البشرية .. تهريب الاثار

تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن 1 من كل 20 بالغاً، تراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً، تعاطوا مخدراً واحداً على الأقل في العام الماضي. ما يعني أكثر من ربع مليار شخص، تحديداً 247 مليوناً، وهو رقم على ضخامته، لم يشهد زيادة ملحوظة خلال السنوات الأربع الماضية.

يقدر عدد الوفيات المتصلة بالمخدرات بأكثر من 207 ألف حالة عام 2014، نصفها تقريباً بسبب الجرعات المفرطة. وبتحليل نوعية المخدرات الأكثر شيوعاً في العالم، كان القنب في المركز الأول، إذ يقدر عدد متعاطيه 183 مليون شخص. وجاءت الأمفيتامينات Amphetamines في المركز الثاني، بينما المركز الثالث كان من نصيب المواد الأفيونية وأشباهها، الموصوفة طبياً، وعدد متعاطيها 33 مليون شخص.

<u>أسواق المخدرات وإنتاجها</u>

ليس مستغرباً أن يكون القنب النوع الأكثر زراعة حول العالم، كونه الأكثر استخداماً أيضاً. إذ أبلغت 129 دولة عن زراعته، بينما هناك 49 بلداً يزرع خشخاش الأفيون و7 دول تزرع الكوكا. وقد تراجع الإنتاج العالمي للأفيون بمعدل 38%، ووصل أواخر التسعينيات إلى 4770 طناً، مدفوعاً بتراجع الإنتاج في أفغانستان التي تعد أكبر مزرعة لخشخاش الأفيون.

إجمالاً يصل حجم تجارة المخدرات في العالم إلى 800 مليار دولار سنوياً، أو 8% من حجم التجارة العالمية. وتصل العوائد المالية من الكوكايين وحده إلى 85 مليار دولار. وتخطى حجم تجارة المخدرات في الاتحاد الأوروبي عتبة الـ100 مليار دولار.

من الدول المنتجة للمخدرات أفغانستان، التي تصدر 90% من الإنتاج العالمي، وباكستان وإيران وتركيا وطاجيكستان، وكلها دول إسلامية. كما أن هناك دولاً عربية مثل لبنان، سوريا، والمغرب (المنتج الأول للحشيش في العالم)، فضلاً عن دول أخرى مثل الهند وبعض الدول الآسيوية.

طرق التهريب

رصد التقرير أربع طرق رئيسية عالمية لتهريب المخدرات ونقلها من أماكن زراعتها وصناعتها إلى أماكن إنتاجها مروراً بعقدة مواصلاتها الدولية.

الطريق الأول يعرف باسم درب البلقان، الذي يبدأ من أفغانستان، الاسم الأول في زراعة الأفيون، وينتقل إلى إيران والعراق وتركيا وينتهي في غرب أوروبا.

المخدرات

توصلت دراسة سابقة إلى أن أشباه الأفيون والكوكايين والمنشطات الأمفيتامينية والقنب، قطفت ما مجموعه 12 مليون سنة من العمر بسبب الوفاة المبكرة أو الإعاقة، منها ما يزيد عن 8 ملايين سنة من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي أشباه الأفيون.

وتتنوع أساليب تعاطي المخدرات بين البسيطة والأقل ضرراً إلى الأصعب، مثل الحقن الذي يستخدمه 12 مليون شخص منهم. وهذا النوع يزيد من احتمال عدوى الأمراض، فهناك 1.6 مليون شخص مصاب بفيروس الإيدز، و6 ملايين مصاب بالتهاب الكبد الوبائي

وكثيراً ما يتم زراعة المخدرات في المناطق الحراجية، ما يؤدي إلى إزالة الغابات وانخفاض المساحات المشجرة، كما أن التخلص من المواد الكيميائية المستخدمة في تصنيع الكوكايين والمواد الأفيونية، تضر البيئة وتعرض الناس للمخاطر الصحية.

ولا نغفل ارتباط ارتفاع معدلات الجريمة بزيادة انتشار المخدرات، إذ يمكن أن يرتكب المتعاطي جريمة للحصول على المال لشراء المواد، وأمريكا اللاتينية مثال قوي على أن العنف يصل إلى أعلى درجاته عندما يتعلق الأمر بالاتجار وليس التعاطي.

وتتولَّد الأرباح على امتداد سلسلة إنتاج وتوزيع المخدرات بكاملها، لكنها غالباً تبلغ أعلى مستوياتها في المرحلة النهائية. وتُقدِّر دراسة أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة أن نحو نصف الأرباح المتأتية على امتداد الدرب الرئيسي للاتجار بالهيروين من أفغانستان إلى أوروبا، تُولَّد في أكبر أربع أسواق أوروبية استهلاكية: ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، والمملكة المتحدة. ويجري غسيل كل الأموال الناجمة عن الاتجار بالمخدرات عبر عدة قنوات كالحوالات المالية. ويقدر أن 13% من الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان يأتي من المخدرات.

الطريق الثاني هو الدرب الجنوبي، الذي يربط جنوب آسيا مع أفريقيا، يمر عبر باكستان أو إيران بحراً إلى الخليج العربي ثم أفريقيا خصوصاً شرقها.

أما الطريق الثالث فهو الدرب الشمالي الذي يربط الاتحاد الروسي مع آسيا الوسطى. وأخيراً، الدرب الأشهر والمعروف باسم المثلث الذهبي، الذي تشكّل لاوس وتايلاند وبورما زواياه الثلاث.

وتواصل أمريكا الشمالية الإبلاغ عن أكبر كمية مضبوطات من الميثامفيتامين سنوياً، وزادت الكميات المضبوطة في جنوب وشرق آسيا بنحو 4 أضعاف خلال 4 أعوام فقط. كما زادت مضبوطات الإكستاسي، أحد أنواع المخدرات الصناعية، بأكثر من الضعفين العام الماضي.

ويشهد سوق المؤثرات النفسية الجديدة بالتطور الدائم، فيتم الإبلاغ عن عدد كبير من المواد الجديدة دورياً. وفي العام الماضي، أبلغ مكتب الأمم المتحدة الخاص بالمخدرات والجريمة للمرة الأولى عن 75 مادة مخدرة جديدة مقارنة بـ66 مادة جديدة فقط قبل عامين. وسابقاً كانت المواد الجديدة تنتمي إلى مجموعة القنب الصناعية، بينما يظهر الآن نمط مختلف. إذ لا تنتمي المواد المبلغ عنها للمرة الأولى لأي من المجموعات الرئيسية المعروفة للمخدرات مثل أشباه الأفيون الاصطناعية والمسكنات.

آثار المخدرات

توصلت دراسة إلى أن أشباه الأفيون والكوكايين والمنشطات الأمفيتامينية والقنب، قطفت ما مجموعه 12 مليون سنة من العمر بسبب الوفاة المبكرة أو الإعاقة، منها ما يزيد عن 8 ملايين سنة من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي أشباه الأفيون.

وتتنوع أساليب تعاطي المخدرات بين البسيطة والأقل ضرراً إلى الأصعب، مثل الحقن الذي يستخدمه 12 مليون شخص منهم. وهذا النوع يزيد من احتمال عدوى الأمراض، فهناك 1.6 مليون شخص مصاب بفيروس الإيدز، و6 ملايين مصاب بالتهاب الكبد الوبائي.C

وكثيراً ما يتم زراعة المخدرات في المناطق الحراجية، ما يؤدي إلى إزالة الغابات وانخفاض المساحات المشجرة، كما أن التخلص من المواد الكيميائية المستخدمة في تصنيع الكوكايين والمواد الأفيونية، تضر البيئة وتعرض الناس للمخاطر الصحية.

ولا نغفل ارتباط ارتفاع معدلات الجريمة بزيادة انتشار المخدرات، إذ يمكن أن يرتكب المتعاطي جريمة للحصول على المال لشراء المواد، وأمريكا اللاتينية مثال قوي على أن العنف يصل إلى أعلى درجاته عندما يتعلق الأمر بالاتجار وليس التعاطي.

وتتولَّد الأرباح على امتداد سلسلة إنتاج وتوزيع المخدرات بكاملها، لكنها غالباً تبلغ أعلى مستوياتها في المرحلة النهائية. وتُقدِّر دراسة أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة أن نحو نصف الأرباح المتأتية على امتداد الدرب الرئيسي للاتجار بالهيروين من أفغانستان إلى أوروبا، تُولَّد في أكبر أربع أسواق أوروبية استهلاكية: ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، والمملكة المتحدة. ويجري غسيل كل الأموال الناجمة عن الاتجار بالمخدرات عبر عدة قنوات كالحوالات المالية. ويقدر أن 13% من الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان يأتي من المخدرات.

المكسيك كنموذج دولي في عمليات تهريب المخدرات

احتلت المكسيك المركز الثاني عالميا من حيث الدول الأكثر دموية، وفقا لتقرير أعده المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية. وذكر التقرير أن ضحايا جرائم القتل في المكسيك بلغ 23 ألف شخص في عام 2016 بسبب جرائم المخدرات. وهو ثاني أكبر عدد للضحايا على المستوى العالمي خلف سوريا التي حلت في المركز الأول بنحو 60 ألف قتيل.

حلت المكسيك في المرتبة الثانية عالميا بعد سوريا العام الماضي من حيث معدلات القتل بسبب الجرائم التي ترتكبها عصابات المخدرات وفق تقرير صادر عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية.

وأوضح التقرير الصادر الثلاثاء أن 23 ألف جريمة قتل ارتكبت في المكسيك خلال عام 2016 في حين أدت الحرب في سوريا إلى مقتل نحو 60 ألفا.

الاثار المترتبة علي تجارة المخدرات بكافة أنواعها

1- المخدارت وجريمة غسيل الأموال:

إن الأثر السياسي الأكثر خطورة لمشكلة المخدارت يأتي من كون الإنفاق على التعاطي والمتاجرة يستنفذ جزء من أرس المال الوطني، لذلك هو هدر لأهم مفاصل قوة الدولة فضلا عن كون المتعاطي والمدمن والمتاجر هو جزء من تركيبة السكان والنسيج الاجتماعي الذي يتحول البعض منه إلى ضحايا الظاهرة، فتحويل قسم من دخل الأسرة لشارء المخدارت يجعلها محرومة من الحصول على احتياجاتها ومستلزماتها الأساسية الأمر الذي يضطرها للبحث عن مصادر أخرى للعيش غير المشروع أحيانا كالتسول والسرقة والدعارة أو الارتماء بأحضان مافيات وعصابات الجريمة الخارجة عن القانون ولهذه الظاهرة أكثر من بعد يهددالأمن الوطني والاقتصادي والاجتماعي

التوصيات والاقتراحات المرتبطة بتجارة المخدرات

١ -دراسة الحالة الراهنة للتعاون الإقليمى و الدور الإقليمى على مكافحة الاتجار بالمواد المخدرة.

٢ -التعاون الدولى صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية والدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات التي عقدت في 2016م.

٣ -النظر في تعزيز تنسيق منصات الاتصالات الإقليمية التي تدعم إنفاذ قوانين المخدرات بأفريقيا.

٤ -مدارسة التدابير الفعالة لمكافحة غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة. خامساً: بحث سبل مكافحة الاتجار بالمؤثرات النفسية الجديدة بما فيها الترامادول وتدابير التصدى له من خلال تفعيل القوانين

٥ -بتكثيف البرامج الثقافية والتوعوية للوقاية من المخدرات في مدارس التعليم ومختلف الجهات الحكومية بمشاركة مختلف القطاعات، ضمن المسؤولية الاجتماعية،

٦ -ضرورة تبصير الآباء بالمراحل العمرية التي يمر بها أبناؤهم، وأن يزيلوا الحواجز التي تفصلهم، حتى يكونوا الحصن المنيع لهم ضدّ كل ما قد يتعرضوا له من إغراءات، بالتورط في آفة المخدرات والمؤثرات العقلية.

٧ -إن حكومات العالم، وبصرف النظر عن اختلافاتها الثقافية والإقتصادية والسياسية، يجب أن تتبنّى هدفًا عامًا وتوجهًا شاملاً للقضاء على إنتاج وتجارة المخدرات بمختلف أنواعها.

<u>التجارة بالأعضاء البشرية</u>

مقدمة

تبنت المواثيق والاتفاقيات الدولية قضية حُرمة الجسد وشددت علي عدم المتاجرة به بأي شكل من الأشكال، ومن بينها تجارة الأعضاء البشرية، لما تمثله من خطورة كبيرة علي صحة وسلامة جسد الإنسان، ومن بين تلك الاتفاقيات، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[9] لسنة 2000، ومرفق بها بروتوكولات خاصة بالاتجار بالبشر، وكذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية لسنة 2000، وفي عام 1985 تبنت الجمعية الطبية العالمية للصحة تصريحاً حول الاتجار بالأعضاء، أدانت بموجبه شراء وبيع الأعضاء القابلة للزرع، ثم تبنت هذه الجمعية تصريحاً جديداً حول نقل الأعضاء في مدريد خلال شهر تشرين الأول من العام 1988، منعت فيه أيضاً شراء وبيع الأعضاء البشرية من أجل الزرع.

ونظم المجلس الأوروبي في 1987 مؤتمراً لوزراء الصحة الأوروبيين بخصوص نقل الأعضاء وحظر الاتجار بالأعضاء البشرية وشدد على منع التنازل عن أي عضو بشري لدوافع مادية، سواء أكان ذلك من قِبَل منظمة أو بنك للأعضاء أو مؤسسة أم من قِبَل الأفراد. كما نصت المادة الثانية من مشروع القانون العربي الموحد لعمليات زراعة الأعضاء البشرية (المقترح من اللجنة الفنية في مجلس وزراء الصحة العرب بجلسته المنعقدة عام 1986) ، نصت على أنه يجوز للشخص أن يتبرّع أو يوصي بأحد أعضاء جسمه. ويُشترط في المُتبرّع أو الموصي أن يكون كامل الأهلية قانوناً وأن يكون التبرّع (أو الوصية) صادراً بموجب إقرار كتابي موقع منه بذلك. كما نصت المادة الثالثة من المشروع نفسه على أنه لا يجوز نقل عضو من أعضاء الجسم إذا كان هو العضو الأساسي في الحياة، حتى ولو كان ذلك بموافقة المتبرّع. وأكدت هذا الاتجاه مقررات الدورة الرابعة لمجلس مجمع الفقه الإسلامي الصادرة في شباط 1998والتي جاء في أحد نصوصها "يحرم نقل عضو تتوقف عليه الحياة كالقلب من إنسان حي إلى إنسان آخر."

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قانون نموذجي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، تحدثت خلال فصله التاسع عن إنشاء هيئة تنسيق وطنية بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص[10.]

وفي أثناء خضوع مصر لآلية الاستعراض الدوري الشامل عام 2014، تلقت الحكومة المصرية عدداً من التوصيات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، فقد أوصت رواندا بتكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص ، بالتعاون مع المجتمع الدولي، وأوصت سلوفينيا بتوسيع نطاق فهم تعريف الاتجار بالأشخاص ، وإدماج النهج القائم على حقوق الإنسان في السياسات التي تستهدف القضاء على الاتجار بالأشخاص، كما أوصت إسرائيل بضمان التنفيذ الفعال للخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وأوصت كازاخستان بمواصلة جهودها الوطنية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص ، بطرق منها التعاون الدولي والإقليمي، وأوصت الفلبين بضمان إنشاء قاعدة بيانات وطنية عن الاتجار بالأشخاص، فيما أوصت المالديف بمواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الاتجار بالأشخاص وفقاً للخطة الوطنية.

داعش والاتجار في الأعضاء البشرية

أعدم مقاتلون من تنظيم داعش في مدينة البوكمال السورية أربعة رجال وقاموا بصلبهم، ووضعوا قرب جثامينهم المصلوبة لافتات كتب عليها أن "هؤلاء اشتركوا في خطف أناس وقتلهم وتشريحهم وبيع أعضائهم"، وذلك في سبتمبر 2015. هذه الحادثة العلنية التي قام بها التنظيم يقول مراقبون إنها جاءت لتبرير تورطه في عمليات تهريب واتجار بالأعضاء البشرية كشفتها جهات عديدة.

إذ سبق وأن نشرت صحيفة "الديلي ميل" البريطانية تقريرا في ديسمبر 2014 عن لجوء التنظيم للاستعانة بأطباء أجانب للاحتفاظ بالأعضاء البشرية للقتلى بطريقة طبية سليمة ومن ثم بيعها للمافيا العالمية لتجارة الأعضاء البشرية لتوفير الأموال للسلاح ولعملياته العسكرية ومرتبات مقاتليه.

وقالت الصحيفة نقلا عن مصادر محلية بمحافظة الموصل العراقية إنه قام بسرقة أعضاء بشرية من 23 قتيلا ومصابا، حيث قام بتقطيع أوصالهم بمستشفى بالموصل وبيعها للحصول على أموال. فيما أنشأ التنظيم شعبة خاصة لتهريب وبيع الأعضاء البشرية، مثل القلب والكبد والكلى والأمعاء في السوق السوداء الدولية للمافيا العالمية عبر تهريبها عن طريق عصابات متخصصة من الدول المجاورة للمافيا العالمية لتجارة الأعضاء البشرية.

أسباب انتشار الظاهرة

في البداية عند حدوث حالة تلف عضو في جسم الإنسان، ووجود حالة من الاستعداد لأحد أفراد الأسرة أو العائلة أو غيرهم للتبرع بهذا العضو كالتبرع بإحدى الكليتين، فتحدث عملية التبرع في إطار قانوني وإنساني، إلا أن السائد هو حدوث تلف لعضو في جسم الإنسان، ولا يوجد متبرع مما يؤدي إلي انتشار الحاجة إلي شراء هذا العضو، ولذلك من أسباب انتشار هذه الظاهرة وخاصة في الآونة الأخيرة، زيادة أعداد المحتاجين للأعضاء من المرضى في أنحاء العالم ، في ظل التقدم العلمي والتقني الطبي وما حققه من إنجازات علمية في نقل وزراعة الأعضاء البشرية[11] ، كثرة عدد الأطفال الغير شرعيين وأطفال الشوارع، مما يجعلهم عُرضة لعمليات الخطف ونزع الأعضاء ثم القتل في كثير من الأحيان.

وكذلك انتشار الفقر المدقع وحاجة الأفراد الملحة إلي المال في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي يعاني منها الكثير، وبالإضافة إلي ذلك، وجود توافد كبير للأفارقة من المهمشين والهاربين من الفقر في بلادهم، ودخولهم مصر بطريقة غير شرعية يجعلهم فريسة سهلة لهذه التجارة المُحرمة ، سواء برضاهم بعد إيهامهم بسهولة العملية وعدم تأثيرها علي صحتهم، أو من خلال تضليلهم وخطفهم ونزع أعضائهم ثم دفنهم.

إحصائيات وأرقام بشأن الظاهرة

رغم قلة المعلومات والإحصائيات الدقيقة عن تجارة الأعضاء البشرية، بسبب سرية إجراءها في معظم الحالات، إلا أنه في تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية الخاص بالاتجار بالبشر لعام 2016، أوضح التقرير أن مصر من بين الدول التي لم تلتزم حكومتها بالحد الأدنى

لحماية ضحايا الاتجار بالبشر، إلا أنها تقوم بجهد كبير لتلبية تلك المعايير[12]. وفي تقرير للمجلة البريطانية لعلم الإجرام[13]، أوضحت أن مصر من أكبر الأسواق في تجارة الأعضاء البشرية حول العالم. وفي تقرير لمنظمة الصحة العالمية[14]، أوضحت أن مصر من بين 5 دول هم الأكثر تصديراً لتجارة الأعضاء البشرية وذلك علي الرغم من صعوبة الحصول علي معلومات كافية للظاهرة. وأوضحت دراسة بجامعة الإسكندرية[15] عام ٢٠١٣ أن بعض الأطباء وجدوا في تجارة الأعضاء البشرية فرصة لتحقيق مكاسب مالية سهلة، مؤكدة أن ٧٨٪ من المانحين المصريين يعانون من تدهور في حالتهم الصحية بعد العملية الجراحية، في حين إن ٧٣٪ يعانون من ضعف قدراتهم على أداء الوظائف والمهام الصعبة التي تقتضى جهدًا شاقًا.

آثار الإتجار بالأعضاء البشرية

أولا: الشخص المانح أو المتبرع

يلحق بالشخص المانح أو المتبرع العديد من الآثار السلبية علي صحته وسلامته، نتيجة إحداث خلل بالجسم ، وقد تؤثر علي حركته وتقلل من مجهوده منعاً لتدهور حالته الصحية، وقد تؤدي كذلك إلي الوفاةُ أثناء أو بعد جراء العملية، كما أن عملية نزع العضو تؤثر نفسياً علي الشخص المانح[16]، فبعد أن ضحى بعضو من أعضاءه نظير المال، عاني من آلام جسدية أصابته بالعجز، فلا يستطيع التمتع بالأموال التي حصل عليها، بل وقد ينفقها في العلاج.

ثانيا: المجتمع والدولة

يؤدي الاتجار بالأعضاء البشرية إلي انتهاك حق من حقوق الإنسان، ويقع على الدول المصدرة للبشر بطريق غير مباشرة مسئولية الاشتراك في دعم الجريمة المنظمة بدلا من مكافحته، وكذلك انتشار الأمراض السرية بين أبناء المجتمع خاصة فئة الشباب بما ينعكس على قدراتهم الإنتاجية، وكذلك زيادة الأعباء التي تتحملها الدولة في توفير الرعاية الطبية والاجتماعية للأشخاص ضحايا تجارة الأعضاء البشرية. حدوث اختلال في الميزان الاقتصادي حيث تحقق تلك العناصر البشرية دخلا هائلا في وقت قصير قد يودع في البلد المصدر مما يخل بميزان الطبقات الاجتماعية، حيث يهدر الطبقة الوسطى في البنيان الاجتماعي ، فضلا عن زيادة معدل التضخم و نماءه.

التوصيات المقترحة للتصدي للمتاجرة بالأعضاء البشرية

توصيات متعلقة بالتشريعات

1. تغليظ عقوبة الاشتراك في عملية نقل الأعضاء البشرية الواردة في القانون 5 لسنة 2010

2. اقتصار التبرع علي الأقارب فقط، وحذف المادة المتعلقة بجواز التبرع لغير الأقارب بعد تشكيل لجنة متخصصة، وذلك لكونها تشكل ثغرة قانونية يستعين بها الأجانب في الحصول علي موافقة بالتبرع، ثم يقومون بعملية البيع والشراء داخل أحد الأماكن الخاصة في الخفاء بالمخالفة للقانون.

3. إقرار وتنظيم عملية نقل الأعضاء من الموتى إلى الأحياء بشكل قانوني.

4. تعديل قانون الاتجار في البشر رقم 64 لسنة 2010 ليتضمن رفع سقف الغرامات المالية.

5. النظر في القانوني 5 لسنة 2010 المتعلق بتنظيم نقل الأعضاء، و64 لسنة 2010 بشأن الاتجار في البشر بشكل متكامل لضمان عدم وجود فجوات أو تعارض بين القانونيين.

توصيات متعلقة بالبنية المؤسسية والآليات

1. استبدال اللجنة المنصوص عليها في القانون 64 لسنة 2010 بهيئة دائمة لها أمانة فنية متفرغة .

2. استحداث هيئة خاصة بكشف وتتبع المتاجرة بالأعضاء البشرية، ويكون للهيئة مجموعة من الصلاحيات التي تساعدها في الكشف عن شبكات التجارة بالأعضاء البشرية، فيجب أن يحمل أفراد هذه الهيئة الضبطية القضائية التي تمكنهم من ضبط أعضاء وسماسرة ومشتركي هذه الجريمة، منعاً للهروب من العقاب. كما تختص هذه الهيئة بمراقبة الأماكن الحيوية التي من المحتمل أن تكون بيئة مناسبة لهذه التجارة ، كغرف العمليات بالمستشفيات ومتابعة سجلات دخول وخروج المرضى.

3. استبعاد المستشفيات من عمليات نقل الأعضاء، وإنشاء مكان مركزي متخصص لنقل الأعضاء البشرية فقط، ورعاية كلاً من المتبرع والمتلقي، تحت إشراف وزارة الصحة، وبالتالي تجريم أي عملية تتم خارج هذا المكان من ناحية، ومن ناحية أخرى القضاء علي مافيا التجارة المحرمة التي تتم داخل المستشفيات بمساعدة مديري الأقسام وبعض الأطباء.

4. التنمية الاقتصادية والقضاء علي الفقر، حيث يعد الفقر دافع قوي للجوء بعض الأفراد إلى التضحية بأحد الأعضاء البشرية في سبيل الهروب من شبح الفقر.

توصيات متعلقة بالتوعية

1. يجب أن يقدم الإعلام بمختلف مجالاته حملات توعية بخطورة التنازل علي الأعضاء علي صحة الشخص المتبرع، ما لم يكن تبرعاً دون مقابل مادي.

2. تنظيم ندوات تثقيفية بخطورة الاتجار بالأعضاء من جانب وزارة الصحة، فضلاً عن توضيح الإطار السليم لعملية التبرع، وتوضيح الأماكن الحكومية الرسمية المنوط التبرع داخلها.

3. تنظيم ندوات تعريفية بخطورة الاتجار بالبشر من جانب منظمات المجتمع المدني، وشرح الأطر التشريعية لتنظيم عملية التبرع التي تنص عليها القوانين المصرية، وتوضيح العقوبات التي أقرها القانون عند مخالفة أحكامه.

4. قيام رجال الدين من وقت إلي آخر بتوضيح الفرق الكبير بين التبرع وبين المتاجرة بالأعضاء ، وبيان حرمتها وخطورتها علي الصحة.

جواز التبرع بالأعضاء البشرية

-1الجانب القانوني

أجاز القانون المصري عملية التبرع بالأعضاء البشرية في بعض الحالات وحدد آليات عملية التبرع، وشدد ألا يكون التبرع بمقابل مادي أياً كان قيمته، وكذلك تجريم البيع، كما اقتصرت عمليات التبرع علي الأقارب فيما بينهم وبشروط محددة ودقيقة، أما غير الأقارب فأجاز التبرع ولكن بشروط أكثر تعقيداً، وذلك لحماية المتبرع من أضرار صحية محتملة قد تؤدي بحياته.

-2الجانب الأخلاقي

لا يمكن إيقاف عملية التبرع بالأعضاء البشرية في بعض الحالات، نظراً لوجود ناحية أخلاقية تتمثل في وجود رغبة من قبل بعض الأفراد بالتبرع بأحد الأعضاء التي يمكن الاستغناء عنها كالكُلى باعتبار أن الإنسان يملك كليتان، ويمكنه العيش بكلية واحدة، فيتبرع بها لقريب في سبيل إنقاذ حياته، كتبرع الابن لأحد والديه أو أحد الوالدين لأبنيهما وغيرها من الحالات التي تسيطر فيها العاطفة، وتكون الرغبة ناجمة عن إرادة تامة من الشخص المتبرع ودون مقابل مادي، وفي تلك الاستثناءات يتم السماح بعملية النقل والتبرع تحت إشراف وزارة الصحة وفي الأماكن المخصصة التي يحددها القانون، بينما لا يجوز التبرع بعضو قد يؤدي إلي الوفاة كالقلب، لكونه انتحار

تجارة وتهريب الآثار

مقدمة

تكمن قيمة التراث الثقافي وأهميته كتراث إنساني يجسد عبقرية شعب ويشكل حلقة من حلقات التطور الثقافي والحضاري للإنسان، وما يؤكد هذه الأهمية أن ضياع أي أثر أو فقده يشكل خسارة كبرى لا تعوض لا للدولة صاحبة الأثر فحسب بل للإنسانية جمعاء، لأن تراث أي دولة إنما هو حلقة في سلسلة متصلة من الحلقات من قصة الإنسان منذ ظهر على سطح الأرض حتى الآن.

تمثل الآثار الجانب المادي للحضارة ومصدراً مادياً هاماً للدخل القومي من خلال السياحة فأولتها الدولة في العصر الحديث عنايتها وسنت الأنظمة والقوانين لحمايتها ولم تكن العناية بأهمية الآثار المادية مقصورة على المستوى الوطني فحسب بل امتدت إلى المستوى الدولي باعتبار أن ثقافة الأمم هي أثمن ممتلكات الإنسان.

سرقة الآثار والتعدي علي المواقع الآثارية

هي المشكلة القديمة الجديدة، ولعل مسألة استهجان واستنكار سرقة الآثار هي النقطة التي تتفق عليها جميع المحافل والمنظمات الدولية. إن سرقة الآثار التي كانت تتم في سورية من قبل لصوص الآثار والمنقبين السريين سابقاً، كانت ظاهرة مستورة، تتم في غسق الليل، وبعيدة عن أعين الناس، مع الخوف من الحراس أو السلطات الأمنية، أصبحت ظاهرة خطيرة، مع استغلال اللصوص للوضع الأمني الاستثنائي الذي يمر به بلدنا هذه الأيام، حيث أمنوا من العقاب، فأساءوا الفِعال ، ولم تطل أيديهم بالسرقة والتخريب للمواقع الأثرية فحسب، بل امتدت لتشمل أيضاً بيوت ومقرات البعثات الأثرية ومستودعاتها.

يعتبر موقع "آى باى" ومقره ولاية كاليفورنيا، من أشهر المواقع العالمية التي تلعب دور الوسيط بين البائع والمشتري والبيع مفتوح لأي شخص يعرض بضاعته، وتعد الآثار المصرية الأكثر رواجاً على مواقع المزادات العالمية.

في عام 2013، رصدت وزارة الآثار 800 قطعة أثرية معروضة للبيع بهذا الموقع منها قطع فرعونية وعملات مصرية، وطالبت الخارجية المصرية التنسيق مع سفارة مصر بلندن لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيال وقف المزاد لبيع تلك القطع، حتى يتم التأكد من أثريتهم وكيفية وقانونية خروجهم من الأراضي المصرية، لاستردادها.

فيما جاء رد الموقع بـ"إذا أرادت مصر أن تسترد 800 قطعة أثرية فعليها أن تشتريها"، واستمرار الموقع في عمليات المزاد العلنى للبعض منها، والبعض الآخر شحن بالفعل إلى دول أوروبية،- حسبما ذكر الموقع آنذاك.

وفي 2014 ، ذكر موقع (ديلي بيست) الأمريكي أن القطع الأثرية المصرية التي تم بيعها على مواقع عالمية للشراء خلال الآونة الأخيرة، تضمن تماثيل ترجع لأكثر من أربعة آلاف سنة فضلاً عن قناع خشبية لمومياء يرجع عمره لعام 2700 ق.م.

وأوضح الموقع أن أسعار الآثار المصرية- التي لا تقدر بثمن- تبدأ من ألف دولار للعملات المعدنية والذهبية وتصل إلى 25 ألف دولار لأغطية المومياوات، مؤكداً أنه تم بيع أكثر من 450 قطعة أثرية مصرية على مواقع الشراء العالمية خلال أشهر معدودة.

مزادات علنية لبيع الآثار المصرية

كما أن هناك العديد من الصالات حول العالم التي تقيم المزادات العلنية لبيع الآثار وتنجح بعض الدول في تهريبها و طمس المستندات الخاصة بها عن طريق سفر القطع الأثرية لأكثر من دولة وتزوير شهادات إثبات الملكية، مما يصعب مهمة الدولة في إثبات أحقيتها فيها لتباع بمبالغ طائلة، لكنها غالبًا تكون أقل من قيمتها الحقيقة.

ومن بين صالات المزادات الآثرية صالات عرض "دانيال كولوس" للفن المصري بلندن و"لايف أوكشينيرز" بالولايات المتحدة الأمريكية، و صالات " سوثبى" و"بيدون" و"بونهامز" و"بركات جاليري" بالإمارات، و قاعة بونهامز Bonhams بلندن التي تقيم مزاد علني للآثار المصرية، بجانب محلات البيع المباشر للقطع الصغيرة فيوجد جاليري "سمرقند" الأشهر و"ديفيد" في العاصمة الفرنسية باريس.

وبصالة "كرستي" بلندن تم بيع التمثال الفرعوني للكاتب المصري القديم "سخم كا"، يوم 10 يوليو 2014،بالملايين.

وفي أواخر إبريل 2013، نظمت مؤسسة "بونامز" وهى إحدى صالات المزادات البريطانية العالمية الشهيرة، مزاد علني لبيع جزء من تاج الملك "مرنبتاح" ابن رمسيس الثاني, وتمثال للمعبودة "نيث" حامية الدلتا لدي المصريين القدماء,

دور المؤسسات الحكومية والانتربول في المحافظة على الآثار واستعادتها :

تتميز بلدنا بجذور ضاربة عمق التاريخي مما يجعلنا من أغنى شعوب العالم، لامتلاكنا كنزاً ثميناً من الممتلكات الثقافية المتنوعة، فمن ينافسنا في الغنى، ولغتا الجسد والروح (الحرف والموسيقى) صُدِّرا من سورية إلى أصقاع المعمورة. واستمر البناء حجراً على حجر، وصورةً تلي الصورة، في بيئةٍ حباها الله ما حباها من جمالٍ أخَّاذ تكلَّم عنه القاصي والداني بلغةٍ ملؤها الدهشة والتسبيح. ولا تكتمل الصورة إلا عندما يعرف المرء كيف يحافظ على النعمة.

ونبدأ من اللبنة الأولى وهي الوعي بأهمية ما نملك، ثم بإظهار القيمة المادية والمعنوية لكل ممتلكاتنا وبيئتنا والتعريف بها عن قرب، وقد عَلِمْتُ أن الإدارة العامة للآثار والمتاحف طرحت موضوع رفد المناهج التعليمية بمادة الآثار.

النقطة الثانية في غرس ونشر التوعية هي البرامج والندوات والإعلانات، وأعتقد أن دور وزارة السياحة والثقافة هنا دورٌ كبيرٌ ومهم .

إدارة المناطق الأثرية بطريقة حضارية مدروسة تحافظ على القيمة وطابع المكان، وتجعله مصدر دخل قومي مهم في آنٍ معاً، فكم من أثرٍ قيم رعته أيدٍ ضعيفة فخسرناه .

وتضطلع وزارة الداخلية تحديداً بحكم الدور المناط بها بحراسة وحماية دور الدولة ومؤسساتها، بدورٍ هامٍ في هذا المجال، وتقدِّم كامل الدعم والمؤازرة في ضبط وقمع أي اعتداء يقع على ممتلكاتنا الثقافية، يداً بيد مع حراس ذات المنشأة أو الدائرة والمكلفين بالضبط فيها، وتساهم الدوريات الجوالة ليلاً ونهاراً بمنع وقمع أي اعتداء.

ولا ننسى الدور المهم والفعال الذي تتولاه الشرطة الجنائية (الإنتربول) في سورية التي تعمل مع الإنتربول الدولي في ملاحقة كل أثر يخرج خارج البلاد، والتعميم عنه، وعن مرتكبي جريمة التهريب، وتبادل المعلومات في كل ما يتعلق بهذا الموضوع، ويبرز دورها بشكلٍ أكبر وأكثر أهمية خلال هذه الأزمة.

ويبرز أيضاً دور مهم لوزارة الدولة لشؤون البيئة التي يقع عليها عبء كبير أيضاً بالحفاظ على تراثنا البيئي الكبير، والذي يعتبر أيضاً حاضنة آثارنا ولمسة جمالها.

بالإضافة إلى ذلك ينبغي التنبيه إلى أمرٍ غاية في الأهمية يقع على عاتق الجميع، وهو الحفاظ على المورث الثقافي والتقاليد والأزياء الشعبية التي ورثناها أباً عن جد، والتي تعبّر عن مخزونٍ عميق من الإرث الحضاري والتمازج البشري، والتي بدأ لهاثنا وراء الحضارة المستهلكة يقضي عليها شيئاً فشيئاً، وهي مسؤوليتنا جميعاً.

مصادر التي اعتمد عليها الباحث

1. الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
2. التقارير السنوية الصادرة عن الامم المتحدة لمكافحة المخدرات
3. تقرير الامن القومي الامريكي لعام ٢٠١٥ بخصوص دور الجماعات المسلحة في الاتجار بالأعضاء البشرية

نبذة عن الباحث احمد عطا

-كاتب ومحلل سياسي في عدد من مراكز البحث الدولية

1) يعمل في منتدي أبحاث الشرق الاوسط في لندن
2) اخر أبحاثه باللغة الإنجليزية
3) ليبيا بين حكومتين وأكثر من مليشية مسلحة خلال سبع سنوات
4) الحوثي مليشية مسلحة ام صراع مذهبي تستهدف دول الخليج